محمود المعلم

مادة الإدارة العامة PA

التكليف النصفي 16/08/2022

-----------------------------------

**رئاسة مديرية الهجرة التركية**

**Göç İdaresi Başkanlığı**

لقد كانت تركيا من جملة البلاد التي تأثرت بالملف السوري وتأزماته وتقلباته مع اندلاع شرارة الثورة الشعبية في بدايات 2011 بحكم الجوار الجغرافي والحدود المشتركة حيث تُقدر أعداد اللاجئين السوريين في تركيا والخاضعين لقانون للحماية المؤقتة 3,7 مليون سوري فضلاً عن السوريين غير المسجلين أو الخاضعين لقانون الحماية الدولية بمقتضى حيازتهم للإقامات بأنواعها المختلفة مما يسمح لنا بالحديث ربما عما يقارب ال 5 مليون سوري في تركيا. لم تشهد تركيا تدفقاً سورياً بهذا الحجم قبل ثورة 2011 وانبثاقاتها مما يدل على حالة الضرورة التي دفعت بالطرفين للتلاقي في ظروف كهذه. وباعتباري من جملة السوريين المقيمين في تركيا والذين ألجئوا إلى القدوم إلى هنا فسأتناول ملف الهجرة والأجانب في تركيا والأداء الحكومي معه كموضوع أساسي لهذه الورقة وبناءً على ما سبق فإني أختار موقع "رئيس المديرية التركية للهجرة" كموقع وظيفي أهتم به بحكم تأثري فيه ولاعتقادي بأن بالإمكان إدارته بشكل أفضل مما هو عليه الآن.

تم تأسيس المديرية العامة للهجرة في تركيا عام 2013 بموجب القانون رقم 6458 وذلك مع تنامي ظاهرة الهجرة إلى تركيا لأغراض اللجوء أو العمل أو السياحة وغيرها. بدأت المديرية العامة للهجرة عملها وقد كانت تتبع إدارياً إلى وزارة الشؤون الداخلية إلى أن تم نقل تبعيتها إدارياً من وزارة الداخلية إلى رئاسة الجمهورية التركية بموجب قرار رئاسي في نهايات عام 2021. ولرئاسة مديرية الهجرة وظائف وأدوار متعددة ومهمة منها أولاً تنفيذ القوانين التركية والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمهاجرين على الأراضي التركية وتحديث واستصدار التشريعات المساعدة على تنفيذ تلك القوانين بالتوازي مع ما يحقق سياسات الحكومة واستراتيجياتها في هذا الملف ومن ذلك مثلاً التحكم بنسب المهاجرين والوافدين الأجانب إلى تركيا ونوعيتها والغاية منها من خلال وضع معايير لمنح أذون الدخول وبطاقات الإقامة الدولية أو المؤقتة فضلاً عن ضبط ملفات الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية. ثانياً، تأمين قناة رسمية موثوقة للتواصل من جهة مع المهاجرين والوافدين الأجانب وتقديم الاستشارات والتوجيهات اللازمة لهم وللتواصل من جهة أخرى مع جميع المؤسسات المحلية والدولية المعنية بهذا الملف. ثالثاً، إجراء ودعم الدراسات والأبحاث المساعدة على تنظيم ملف الهجرة بما يحقق الاستفادة القصوى منه للدولة التركية ويشمل ذلك إعداد قواعد البيانات وتنظيمها وتحليلها لاتخاذ قرارات بموجبها أو توفيرها للجهات الرسمية الأخرى المعنية بهذا الملف مثل رئاسة الجمهورية ووزارة الثقافة والسياحة وغيرهما.

في الحقيقة، إن العمل في منصب إداري كهذا وما يتبع له من دوائر وتشعبات يتطلب جملةً واسعةً من المعارف والخبرات والمهارات. أولاً، الخبرة العالية بقوانين الهجرة التركية والاتفاقات والقوانين الدولية المعنية بالهجرة واللجوء مما قد يرفع من شرعية وموثوقية رئاسة مديرية الهجرة ويجنب الدولة التركية الوقوع في انتهاكات بحق المهاجرين أو الوافدين الأجانب والذي بدوره قد يعرضها لأزمات دبلوماسية أو مساءلات قانونية أو عقوبات دولية. ثانياً، الخبرة في وضع معايير منح أذون الدخول أو بطاقات الإقامة والحماية المؤقتة بما يخدم مصالح الدولة التركية وسياسات الحكومة. ثالثاً، مهارات الأرشفة الالكترونية والتثبت من الوثائق واستصدار بطاقات الإقامة أو الحماية مما يضمن حفظ البيانات المطلوبة وسلاسة الرجوع لها والتعامل مع أصحابها. رابعاً، مهارات التواصل الفاعل على جميع المستويات مثل المؤسسات الحكومية والمحلية والدولية ذات العلاقة أو التواصل مع الأفراد والمهاجرين بغرض تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية والخدمات. ويدخل في مهارات التواصل بناء كادر واسع مدرب على ذلك يجيد التحدث بلغات مختلفة ولا سيما العالمية منها. خامساً، الخبرة في إجراء البحوث والدراسات النوعية والهادفة فضلاً عن إعداد قواعد بيانات غنية ودقيقة بغرض التحليل والفهم والتقييم والمراجعة والذي قد يبنى عليه اتخاذ قرارات جديدة أو تغيير سياسات عامة أو استصدار تشريعات مختلفة لضمان كفاءة وفعالية أداء مديرية الهجرة في التعاطي مع هذا الملف.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن إدارة ملف كهذا يستوجب من رئاسة مديرية الهجرة التعامل مع جهات ومؤسسات وأطرف متعددة منها رئاسة الجمهورية باعتبار تبعية رئاسة مديرية الهجرة لها وذلك بغرض الإطلاع وأخذ العلم بالسياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية في ملف الهجرة وما يؤثر به. وبالمقابل لا بد من تزويد مكتب رئاسة الجمهورية التركية بالبيانات والمعلومات وأهم المستجدات المتعلقة بملف الهجرة لما في ذلك من تأثير على تغيير قرارات الحكومة أو تعديلها بما ينسجم مع توصيف مقتضى حال ملف الهجرة المقدم من رئاسة مديرية الهجرة. هناك جهات حكومية أخرى مرتبط عملها بشكل وثيق بعمل رئاسة مديرية الهجرة ومتأثر به مما يدعو للتواصل والتعاطي معها مثل وزارة الداخلية ووزارة الثقافة والسياحة التركيتين. وعند الحديث عن الأطراف غير الحكومية المعنية بالتنسيق والتعاطي مع رئاسة مديرة الهجرة وفروعها فلا بد من ذكر القنصليات والجاليات الأجنبية في تركيا والمنظمات الدولية المعنية فضلاً عن التواصلات الفردية مع المهاجرين والوافدين الأجانب والمستشارين في القوانين التركية والدولية للهجرة واللجوء.

**لماذا رئاسة مديرية الهجرة التركية**:

مع ازدياد توافد موجات اللجوء إلى تركيا يشهد ملف الهجرة والأجانب في تركيا استغلالاً سياسياً من قبل بعض الأحزاب مما جعله عرضةً للاستقطابات السياسية ومشروعاً لجمع أصوات الناخبين وأخص بذلك ملف اللجوء السوري. يعمد قسم جيد من أحزاب المعارضة التركية الكبرى مثل حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد وحزب النصر وغيرها من الأحزاب إلى ربط الأزمات الاقتصادية والمعاشية بتواجد اللاجئين في تركيا ويستخدمون خطاب الكراهية والعنصرية تجاه اللاجئين سعياً منهم لجمع الأصوات والوصول إلى السلطة والإطاحة بالحزب الحاكم المتبني لسياسة احتضان اللاجئين حتى الآن. ومن الجدير بالذكر بأن أحزاب المعارضة بأدواتها الإعلامية نجحت في إثارة سخطٍ شعبيٍّ واسعٍ في الشارع التركي ولكن مصدر النجاح هذا لم يكن محصوراً بتعبئة أحزاب المعارضة فحسب بل ساهم فيه الأداء الحكومي المتخبط وسوء إدارة ملف اللاجئين والتعاطي معه. ومن الأمثلة على ذلك غياب برامج الإدماج المجتمعي للوافدين الجدد وتركهم ليواجهوا المجتمع الجديد بأنفسهم فضلاً عن سوء تنظيم توزعهم في البلاد والتصريحات العلنية الرسمية الموهمة بإنفاق الدولة التركية من ميزانيتها مبالغ طائلة عليهم. وهنا يكمن دور رئاسة مديرية الهجرة التركية في هذا الملف إذ يمكن عبرها التصدي لموجة العنصرية وتنامي خطاب الكراهية تجاه المهاجرين عموماً واللاجئين العرب والسوريين خصوصاً وذلك عبر طرق وأساليب عديدة.

أولاً، سن تشريعات وقوانين لتنظيم أعداد اللاجئين وتوزعهم في المدن والأحياء التركية بشكل غير تعسفي يراعي حيوية بعض المدن وتوفر فرص العمل والعيش الكريم فيها. ثانياً، إطلاق برامج إدماج وتعليم اللغة التركية بشكل إلزامي ومجاني للاجئين والضغط باتجاه زيادة الإنفاق الحكومي على ذلك. ثالثاً، احترام الاتفاقات الدولية وقوانين الحماية المؤقتة وذلك من خلال التنسيق مع وزارة الداخلية لسن تشريعات صارمة وحازمة تجرم التحريض والاعتداء العنصري على المهاجرين الشرعيين. رابعاً، إطلاق حملات توعوية لنشر ثقافة العيش المشترك بين المواطنين الأتراك والتحذير من خطر تأجيج النزعات العنصرية والإثنية والتي قد تبدأ بالمهاجرين لتنتهي بتمزيق مكونات الدولة التركية نفسها من غير الأتراك مثل الأكراد والعرب والسريان وغيرهم. خامساً، إطلاق حملات إعلامية مكثفة وموجهة مدعمةً بالأرقام والبيانات الموثوقة الرسمية التي تبين حجم التأثير الحقيقي للمهاجرين والأجانب على اقتصاد البلد ومستويات البطالة والأجور والأسعار. وأخيراً، تكثيف التواصل مع المنظمات الدولية وغير الدولية لطلب العون والمناصرة في تمويل ودعم مشاريع إدارة الهجرة التركية.